

القاهرة - أعلن وكيل الأزهر الشريف د. محمد عبدالعزيز واصل أن الأزهر يدرس حاليا إمكانية إنشاء قناة تعليمية متخصصة لذت البرامج التعليمية لطيلة وطالبات نحو 8 ألف معهد ازهري في مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي بالمحافظات. وأضاف د.واصل أن علماء وأساتذة الأزهر سيقومون بالتدريس في تلك القناة حال إنشائها وموافقة الجهات

المعنية عليها لضمان نشر مناهج التعليم الأزهري الوسطي المعتدل بلا غلو أو تشدد. وقال وكيل الأزهر أن إنشاء القناة التعليمية سيساعد في الحالات الإضطرارية كوساء انفلونزا الخنازير، حيث سيتم في حالة انتشاره واتخاذ قرار قومي بوقف الدراسة مؤقتا بث البرامج والمناهج الدراسية عبر تلك القناة حتى يتمكن الطلاب من متابعة دراستهم.

في ضوء نتائج المتابعة الدورية للمعتمدين خلال شهر رمضان

الموقف النهائي من إلغاء الحج يتحدد في منتصف أكتوبر والمدارس تستعد لـ «إنفلونزا الخنازير» بنصف مليون كتيب إرشادي



هل سيكفي الكمادات ارتداء في المدارس والجامعات لمحاربة إنفلونزا الخنازير؟

القاهرة: تحدد الحكومة المصرية موقفها النهائي من إلغاء موسم الحج هذا العام في منتصف شهر أكتوبر المقبل، وذلك في ضوء نتائج المتابعة الدورية للمعتمدين المصريين، الذين أدوا فريضة العمرة خلال شهر رمضان. ونشرت جريدة «الشروق» تصريحا يصدر بالحكومة طلب عدم نشر اسمه، إن مجلس الوزراء طلب من وزارة السياحة موافاته بقاعدة بيانات المعتمدين المصريين خلال النصف الثاني من شهر رمضان على أن تتم إحالة هذا الملف إلى وزارة الصحة لترصد حالات الإصابة بفيروس (h1n1) المعروف باسم إنفلونزا الخنازير، «وفي هذه الحالة يمكن إعلان الموقف النهائي من تنظيم الحج هذا العام بناء على تقرير الرصد النهائي»

ويتوافق طلب مجلس الوزراء مع الإجراءات التي اتخذتها وزارة السياحة بشأن مذممة للشركات، التي ترغب في المشاركة في تنظيم رحلات الحج هذا العام حتى نهاية الشهر الجاري، في ظل إجماع العديد من الشركات عن المشاركة نتيجة لعدم وضوح الرؤية الحكومية.

وأكد المصدر لـ «الشروق» متابعة ترتيبات عودة المعتمدين المصريين من مكة المكرمة والمدينة المنورة أن وزارة السياحة أكدت ضرورة صدور القرار في أسرع وقت «إذا كانت الأمور ليست على ما يرام حتى لا يحدث انتهاكات لحق المواطنين في حالة الإلغاء، وذلك تجنباً لعدم تكرار أزمة العمرة عقب صدور قرار مجلس الوزراء في 12 أغسطس الماضي» على حد تعبير المصدر الحكومي الذي أضاف أن الوزارة «وحتى غرفة الشركات ترحب بأي قرار سواء بالتنظيم أو الإلغاء طالما كان للمصالح العام».

من جانب آخر، قال أسامة العشري وكيل أول وزارة السياحة والمشرف العام على الحج والعمرة إن الموقف سيختلف تماما عما حدث بالنسبة للعمرة في حالة قيام المواطنين بالتقدم لدى الشركات

الإلغاء حتى تخلي مسؤوليتها وقد ألزمت الوزارة الشركات برد أموال المعتمدين الذين لم يسافروا. «وحتى في حالة تعذر السداد من قبل بعض الشركات فمن الممكن أن تقوم الوزارة برد الأموال ثم خصمها من مستحقات الشركات السياحية وهي مبالغ بسيطة، لكن في الحج لا يمكن للوزارة أن تتخذ الموقف نفسه على اعتبار أن قيمة مقدمات الحج عالية جدا، وتصل إلى دفع المواطن 15٪ من قيمة الرحلة»

وأضاف المصدر الحكومي، تقوم الشركات بدفع مقدمات للوكلاء السعوديين، ولذلك أصرت الوزارة على وضع بند في التعاقد بين الشركات والمواطنين ينص على عدم إلزامهم برد الأموال في حالة

ميناة جدة البحري. في سياق متصل، صرح وزير التربية والتعليم د.يسري الجمل: أن الوزارة انتهت من استعدادها لبدء العام الدراسي الجديد في 3 أكتوبر القادم، مشيراً بأنه في إطار خطة الوزارة وبالتنسيق مع وزارة الصحة لمواجهة مرض إنفلونزا الخنازير فقد انتهى قطاع شؤون الكتب من طبع الكتيبات الخاصة بالإرشادات وطرق الوقاية والإجراءات الخاصة بالمرض. وأشار الجمل في هذا الصدد إلى أنه تم طبع نصف مليون كتيب، حيث سيتم توفير كتيب لكل فصل دراسي ممرج ومرشد لعمل الفصل، كما تم التأكد من خلال لجان المتابعة بأن جميع التعليمات قد نفذت بالنسبة

للصلقات أو التعليمات الخاصة بالمرض ووضعها في أماكن بارزة بالمدرسة. وقال الجمل إن قطاع الكتب انتهى تماما من طبع جميع الكتب الدراسية لجميع المراحل التعليمية بالنسبة للفصل الدراسي الأول، وقد تم سحب أكثر من 795/221 ألفا و700 كتاب مدرسي، من الكتب عن طريق المديرات التعليمية حيث تم طبع 196 مليوناً من الكتب بقيمة 324 ألفاً و500 كتاب، وتم طبع حوالي 70٪ من هذه الكتب وقدمت المديرات التعليمية بالفعل في سحب أكثر من 50٪ منها.

وأضاف الجمل أن العام الدراسي الجديد يشهد ولأول

مرة تطوير كتب الصف الخامس الابتدائي بإجمالي 6 ملايين و205 آلاف نسخة وكذلك كتب الصف الثاني الإعدادي وهي جديدة أيضا بإجمالي 5 ملايين و275 ألف نسخة وذلك وفق الخطة الاستراتيجية لتطوير المناهج. وأشار إلى ضرورة سداد المصروفات الدراسية لأن التحصيل ضروري ومهم لأنها تمثل الوعاء المادي للأنشطة وتجهيز الملاعب والمعامل، كما انها تعود على الطلاب في صورة التامين الصحي والتأمين ضد الحوادث والحد من الرمية بالنسبة لتلك الخدمات وهو ما يلقي العبء على دور مجالس الأمناء والآباء من حيث حث القادرين على تسديدها لغير القادرين كنوع من التكافل الاجتماعي.

أسعار الزي المدرسي تقفز 25٪ والآباء يطالبون الوزارة بتوحيده

القاهرة: قالت تقارير صحافية ان أسعار الزي المدرسي ارتفعت بنحو 25٪ في الأسواق مما أثار استياء أولياء الأمور الذين أشاروا بإصابع الاتهام إلى «بيزنس» احتكاري مكون من مسؤولي المدارس وأصحاب المصانع المنتجة للزي المدرسي.

ويمثل الموسم الدراسي حلقة في مسلسل الأشباح التي تطارد ميزانيات الأسرة المصرية كل عام والتي جاءت متعاقبة خلال 2009 حيث يأتي الموسم الدراسي بعد شهر رمضان وعيد الفطر.

وبيما اشتكى أولياء الأمور عدم إلزام وزارة التربية والتعليم للمدارس بزي محدد فلكل مدرسة الزي الخاص بها تقريبا، اعتبر التجار الموسم الفرصة الوحيدة لتعويض خسائرهم وتحريك السوق، بحسب صحيفة الجمهورية.

وقال هشام نصر، موظف، إن الزي المدرسي يتغير كل عام والمدارس تجبر أولياء الأمور على الشراء من محلات معينة وبأسعار مرتفعة مؤكدا ارتفاع الأسعار بنحو الربع حيث اشترى قميصا لاينه في المرحلة الإعدادية بسعر 40 جنيها مقابل 30 جنيها في موسم 2008 وينطوئا بسعر 50 جنيها مقابل 35 جنيها، ولفت إلى انه اكتفى بشراء طقم واحد بسبب الظروف المادية الصعبة.

ووافقته إسراء يوسف، ربة منزل، الرأي مضيفة ان المدارس تجبر أولياء الأمور على شراء 3 أزياء لكل طالب تتقسم بين صيفي وشتوي والزي الرياضي الخاص بالألعاب رغم استخدامه لفترات محدودة من العام. ومن جانبه، أكد محمد مرعي، محاسب، ان المدارس الخاصة أكثر مغالاة في مطالب الزي المدرسي حيث تفرض أنواعا معينة من الأقمشة واللوانا محددة.

وقدر متوسط سعر الزي المكون من بنطلون وقميص وحذاء ورباطة عنق -بخلاف الزي الرياضي الذي تطلبه المدرسة- بما يتراوح بين 150 و300 جنيه وهو ما يعد باهظا إذا ما قورن بتدني الدخل والإمكانات المادية للأسرية المصرية.

وفي السياق ذاته، تقول خديجة علي، ربة منزل، وأم لأربعة أبناء في مراحل التعليم المختلفة انها تضطر لشراء أنواع وآلوان متعددة من الزي المدرسي لاختلاف طلبات المدارس واشتراطاتهم.

وأضافت انه رغم تقارب أعمار أبنائها وكان من الممكن الاستعانة بملابس الابن الكبير للصغير الا التغيير المستمر للزي المدرسي يضطرها لشراء زي جديد للابناء الأربعة كل عام مما يكلفها نحو 1800 جنيه.

وفي محاولة للالتفاف حول الغلاء، قال سمير وجدي، محام، انه يضطر إلى شراء الزي المدرسي من الأسواق الشعبية لتوافر العديد من المعروضات بأسعار مناسبة وأقل من المحلات الكبرى.

وأشار إلى اتجاه عدد من المحلات بتقديم عرض لجذب المستهلكين عبارة عن تقديم ملابس منخفضة الجودة بأسعار رخيصة.

وعلى الجانب الآخر، أكد أصحاب محلات تجارية وجود إقبال كبير من المستهلكين على شراء الزي المدرسي معتبرين بدء العام الدراسي الفرصة الوحيدة لتحريك عمليات البيع والشراء وتحقيق الأرباح بعد حالة الركود الشديدة منذ بداية 2009 وتعويض الخسائر.

إقرارات خاصة للمنشآت السياحية والمصانع ومنشآت البترول والموانئ

غالي يصدر 7 نماذج مختلفة للإقرارات للتييسير على ملاك ومنتفعي الوحدات العقارية

لجان للحصر في الساحل الشمالي والبحر الأحمر والإسماعيلية والسويس والقاهرة الجديدة وجنوب سيناء والمدن الصناعية الجديدة

إطار عمليات حصر تمهيدي للوحدات العقارية فقد تم تشكيل لجان للحصر والتقييم للعمل في 7 مناطق وهي الساحل الشمالي ومرسى مطروح وجنوب سيناء والبحر الأحمر والإسماعيلية والسويس والقاهرة الجديدة بجانب لجان أخرى في المدن الصناعية كالعاشق من رمضان والسادات و6 أكتوبر وبرج العرب. وحول الملزمين بتقديم إقرار الثروة العقارية أكد الوزير أن كل ملاك العقارات والأراضي الفضاء ملزمون بتقديم إقرار الثروة العقارية بشرط أن تكون هذه الوحدات تامة ومشغولة أو تامة وغير مشغولة أو مشغولة وغير تامة، أما الوحدات العقارية خلاف ذلك فملاكها ليسوا ملزمين بتقديم الإقرار، وبالنسبة للأراضي الجديدة، فحتى مستغلة سواء في إقامة معارض للسلع أو شوارع عليها أو تجارها كمخازن للسلع والبضائع المختلفة أو كجراج. من جانبه أكد رئيس مصلحة الضرائب العقارية طارق فراج أن تقديم إقرارات الثروة العقارية لا علاقة له بخضوع أو عدم خضوع الوحدات العقارية للضريبة العقارية الجديدة، فحتى العقارات المعفاة من أداء الضريبة فإن ملاكها مطالبون بتقديم إقرار عنها وذلك للاستفادة من تلك الإقرارات في وضع خريطة عقارية متكاملة لجميع محافظات الجمهورية، وهو ما سيساعد متخذى القرار على تحديد المناطق التي تحتاج لمزيد من الخدمات العامة أو تحسين الخدمات المتوفرة بالفعل. وقال إنه بعد استكمال عمليات الحصر والتقدير والتي ستستعمل بصفة أساسية على إقرارات الثروة العقارية سمكّن وضع مؤشرات حقيقية حول أسعار الوحدات العقارية في الأحياء والمناطق المختلفة وقيم الإيجارات السائدة في تلك المناطق وهو ما سيساعد على ضبط السوق العقاري والحد من المضاربات فيه.

وأضاف أن المواطنين سيمنكهم معرفة تلك المؤشرات، حيث ستقوم مصلحة الضرائب العقارية بالإعلان عن هذه التقييمات في الأماكن العامة وفي مأموريات مناطق الضرائب العقارية وفي النوادي وغير ذلك من الأماكن العامة.

القاهرة - شيماء فاروق
دعت مصلحة الضرائب العقارية كل ملاك ومنتفعي ومستغلي الوحدات العقارية سواء السكنية أو غير السكنية التامة أو المشغولة إلى سرعة تقديم إقرارات الثروة العقارية عقب انتهاء إجازة العيد مباشرة وقبل نهاية فترة تقديم الإقرارات نهاية ديسمبر المقبل وذلك حتى لا يحدث زحام أو تكسد عند نهاية فترة تقديم الإقرارات.

وصرح وزير المالية د. يوسف بطرس غالي بأنه أصدر قرارا وزاريا بنماذج إقرارات الثروة العقارية والتي تشمل 7 نماذج مختلفة وذلك للتييسير على الأنشطة الاقتصادية المختلفة والتييسير على الملاك والمنتفعين بتلك العقارات، الأول خاص بالوحدات السكنية والوحدات غير السكنية بعقارات سكنية، والنموذج الثاني خاص بالمنشآت السياحية، والثالث للمنشآت الصناعية، والنموذج الرابع للوحدات التجارية والإدارية، والخامس للمنشآت الصحية والتعليمية والرياضية والاجتماعية، والنموذج السادس للمنشآت الترفيهية والنموذج السابع خاص بالموانئ. وأوضح الوزير أنه تم تشكيل لجان عمل لخدمة ومساعدة مقدمي الإقرارات وللإجابة عن تساؤلاتهم المختلفة وذلك بمصلحة الضرائب العقارية ومديرياتها والمأموريات التابعة لها في أنحاء الجمهورية وبالبلد عددها نحو 400 مأمورية.

وقال إنه تجري حاليا دراسة للاستفادة من الأماكن العامة لإقامة مقرات مؤقتة لتلقي الإقرارات وذلك في النوادي والجامعات ومراكز الشباب والغرف التجارية والصناعية وغيرها وذلك للتقليل من الزحام والتييسير على الملكتين بتقديم الإقرارات.

وأكد أنه يمكن تقديم الإقرار من خلال إرسال خطاب مسجل بعمل الوصول بالبريد إلى المأموريات العقارية التابع لها العقار أو أقرب مأمورية لحل سكن مقدم الإقرار أو إلى مديريات الضرائب العقارية بالمحافظات المختلفة وهي ستتولى تسجيله في المأمورية المختصة.

وقال وزير المالية د.يوسف بطرس غالي إنه في

ارتفاع فاتورة العيد: 20٪ زيادة للكعك و5٪ للفاكهة

القاهرة: فاتورة شراء مستلزمات العيد عيه سنوي على ميزانية كل أسرة مصرية، والذي ازداد هذا العيد مع ارتفاع الأسعار، في وقت يعاني فيه الجميع من آثار الأزمة. وقد تباينت محال الحلويات في الترويج والإعلان عن كعك وحلويات العيد، التي شهدت زيادة في أسعارها هذا العام، برغم انخفاض أسعار مكوناتها، فيما عدا السكر. وهو ما دفع بعض ربات البيوت إلى صنع في المنزل، محاولة منهن في توفير بعض التكاليف. فقد زادت أسعار الكعك حسب جريدة «الشروق» المصرية بنسبة 20٪ في معظم محال الحلويات الشهيرة. لتتراوح ما بين 30 و45 جنيها للكيلو (بحسب نوعه)، فيما تقرر طرحه بالجمعات الاستهلاكية بسعر أقل، ليتراوح ما بين 27 و41 جنيها، بانخفاض نسبية 10٪. وقد تراوحت أسعار «البيتفور» ما بين 40 و70 جنيها في بعض المناطق، في حين وصل سعره في بعض المحال إلى 36 جنيها. من ناحية أخرى، شهدت أسعار الخضراوات والفاكهة أيضا زيادة تراوحت نسبيتها ما بين 3 و5٪، كما أكد مدير سيد العربي، المدير التنفيذي لسوق العيبر، مرجعا ذلك إلى عدة أسباب، أهمها زيادة الطلب خلال رمضان والعيد، إلى جانب طرح محصول عام جديد لبعض الخضار والفاكهة، مثل البطاطس والعبن. وعدد المدير التنفيذي الارتفاعات بداية من البطاطس التي تباع في أسواق التجزئة بسعر يتراوح ما بين 3 و4 جنيهات للكيلو، مقابل جنيهين فقط منذ أسابيع، كما ارتفعت أسعار الطماطم من 100 قرش إلى 150 قرشا هذا الأسبوع، وغير ذلك.



بيع أجزاء من حديقة الحيوان هل سيحل مشكلة تطويرها الزمنية؟

القاهرة: صرح وزير الزراعة امين لياظة بأن الوزارة انتهت من اعداد خطة جديدة لتطوير حديقة الحيوان بالجيزة تهدف لوضعها على خريطة الاستثمار السياحي المحلي والأجنبي. وقال الوزير ان هذه الخطة تشمل تطوير المسطحات الخضراء والارتفاع بمستوى العاملين الفني واعمال الرعاية البيطرية للحيوانات وترويج بعض مواقعها الشهيرة ومنها جزيرة الشاي وبيت الفيل والزواحف وبحيرة البجع لفتحها للاستثمار لشركات كبرى واستغلال العائد في اعمال تطوير حديقة. واكد لياظة ان مخطط التطوير يشمل ايضا ضرورة تعديل اسعار دخول الحديقة الى جنيهين كرسوم دخول في الايام العادية تصل الى 4 جنيهات ايام الجمعة والاحد والاعباد الرسمية والقومية مع فرض رسم جنيه واحد لدخول الاطفال حتى سن 12 عاما و2000 جنيه رسوم تصوير سينمائي في اليوم الواحد مع اغاء الجمعيات الأهلية لألتيام والمعاقين

القاهرة: صرح وزير الزراعة امين لياظة بأن الوزارة انتهت من اعداد خطة جديدة لتطوير حديقة الحيوان بالجيزة تهدف لوضعها على خريطة الاستثمار السياحي المحلي والأجنبي. وقال الوزير ان هذه الخطة تشمل تطوير المسطحات الخضراء والارتفاع بمستوى العاملين الفني واعمال الرعاية البيطرية للحيوانات وترويج بعض مواقعها الشهيرة ومنها جزيرة الشاي وبيت الفيل والزواحف وبحيرة البجع لفتحها للاستثمار لشركات كبرى واستغلال العائد في اعمال تطوير حديقة. واكد لياظة ان مخطط التطوير يشمل ايضا ضرورة تعديل اسعار دخول الحديقة الى جنيهين كرسوم دخول في الايام العادية تصل الى 4 جنيهات ايام الجمعة والاحد والاعباد الرسمية والقومية مع فرض رسم جنيه واحد لدخول الاطفال حتى سن 12 عاما و2000 جنيه رسوم تصوير سينمائي في اليوم الواحد مع اغاء الجمعيات الأهلية لألتيام والمعاقين